|  |  |
| --- | --- |
| **جامعة الملك سعود** | **King Saud University** |
| **كلية علوم الأغذية والزراعة** | **College of Food and Agricultural Sciences** |
| **قسم الاقتصاد الزراعي** | **Department of Agricultural Economics** |

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**المنهج المقرر لمادة اقتصاديات التمويل الزراعى قصر 407**

**الفصل الأول /1437 – 1438 هجرية**

### اسم المحاضر: د. عمر الجيلي الشيخ الأمين

### المكتب/رقم التلفون: 2 أ 66 / ت. 4678506

### بريد الكتروني: oelsheikh@ksu.edu.sa

**وصف المقرر:**

يتضمن مقرر مادة اقتصاديات التمويل الزراعي شرحاً لسبل توفير واستخدام رأس المال في النشاط الزراعي. ويتناول المقرر بالشرح مفهوم التمويل الزراعي - الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي للقطاع الزراعي - مصادر التمويل الزراعي - أهم القواعد الاقتصادية لتدبير واستخدام رأس المال في الزراعة - رأس المال والتكثيف التقني - ترشيد استخدام الموارد الرأسمالية النادرة - العوامل التي تحكم الأهلية التمويلية للمزارع - المخاطر التمويلية ومخاطر الأعمال المزرعية واستراتيجيات تقليلها - الائتمان الزراعي - السياسة التمويلية الزراعية في المملكة العربية السعودية، ودراسة سبل تدبير واستخدام رأس المال في النشاط الزراعي. كما يتضمن شرحاَ لمفاهيم عرض رأس المال والطلب عليه، والأسس الاقتصادية والأساليب التحليلية لكفاءة استخدام رأس المال.

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **أولاً: المعلومات الأساسية** | | | | | | | | | |
| * رمز المقرر: 407 قصر | | | | * اسم المقرر: إقتصاديات التمويل الزراعى | | | * البرنامج: البكالريوس | | |
| * عدد الوحدات الدراسية | | | | * ساعتان | | | | | |
| * القسم المسؤول عن تدريس المقرر | | | | قسم الاقتصاد الزراعي | | | | | |
| **ثانياً: المعلومات المهنية** | | | | | | | | | |
| 1. **الأهداف العامة للمقرر** | | | | | | | | | |
| * الإلمام بأسس التمويل والإئتمان وأهمية رأس المال والتقنية في التنمية الإقتصادية. * معرفة سبل تدبير رأس المال للأنشطة الزراعية. * تنمية المقدرة على إتخاذ قرارات إستخدام رأس المال و توزيعه بين مختلف الفرص الإستثمارية بكفاءة عالية. * التمكن من فهم القوائم المالية و تحليل الأهلية الإئتمانية للمزارع. * المقدرة علي التعامل مع المخاطرة وعدم التأكد، وإختيار الإستراتيجيات المناسبة لمواجهتها. | | | | | | | | | |
| **2. مخرجات التعليم المستهدفة من تدريس المقرر** | | | | | | | | | |
| **أ.** المعرفة | | | الإلمام بالمعارف الأساسية في المجالات التالية:   * مفهوم التمويل الزراعي، مصادره، وأهميته الاقتصادية. * أهم القواعد الاقتصادية لتدبير واستخدام رأس المال في الأنشطة الزراعية. * ترشيد استخدام الموارد الرأسمالية. * العوامل التي تحكم الأهلية التمويلية للمزارع. * المخاطر التمويلية واستراتيجيات تقليلها. * السياسة التمويلية الزراعية في المملكة العربية السعودية. | | | | | | |
| ب. المهارات المعرفيّة | | | * يهدف المقرر الي تطوير المهارات المعرفية التالية: * سبل تدبير رأس المال للأنشطة الزراعية. * التوزيع الكفؤ لرأس المال بين مختلف الفرص الإستثمارية، واستخدامه بكفاءة عالية. * تحليل الأهلية الإتمانية للزراع. * التعامل مع الخاطرة وعدم التأكد وإختيار الإستراتيجيات المناسبة لمواجهتها. * المقدرة على تحليل المشكلات الائتمانية، و وضع تصور و تصميم للوصول إلي مقترحات لتحسين الوضع السائد وتحقيق الأهداف. * التمكّن من تفسير نتائج التجارب العملية واستخلاص الحقائق بطريقة علمية سليمة. | | | | | | |
| جـ. مهارات التعامل مع الآخرين وتحمل المسؤولية | | | * تطوير مهارات التواصل بايجابية مع الآخرين و ذلك من خلال عرض وتقديم الواجبات الدراسية في القاعة الدراسية، والعمل المشترك مع زملاء الدراسة. * القدرة على الإستفادة من وجهات نظر الآخرين والإضافة إليها. * المقدرة على العمل ضمن الفريق، و تنمية روح المسؤولية في العمل الجماعي، و قيادة فريق العمل. * تنمية روح التعلم الذاتى و المستمر، وكذلك الثقة بالنفس عبر تقديم الواجبات الدراسية وعرض النتائج بالقاعات الدراسية. | | | | | | |
| د. مهارات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، و المهارات الحسابية/ العددية | | | * إكتساب مهارات عرض و تفسير نتائج التحليل العلمي، واستخلاص الحقائق بطريقة علمية سليمة، و بإستخدام الحاسب الآلي. * التمكن إستخدام مصادر المعلومات، كالإنترنت، فى جمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة. | | | | | | |
| **3- محتـوى المقرر وجدول المحاضرات** | | | | | | | | | |
| **الأسبوع** | | **المواضيع** | | | | | | **عدد الساعات** | |
| الأول | | * مقدمة عن التمويل الزراعي: المفهوم والأهداف * ماهية التمويل الزراعي ... رأس المال والإستثمار ... أهمية التكوين الرأسمالي | | | | | | 2 | |
| الثاني | | * دوافع الإدخار أو التكوين الراسمالي * التكوين الرأسمالي في البلدان النامية * وسائل زيادة التكوين الرأسمالي * ماهية الإقراض والتمويل الزراعي * أهداف الإقراض الزراعي | | | | | | 2 | |
| الثالث | | * نظرية الإدارة المالية للمزرعة * تعظيم الربح كهدف إداري * مخاطرة العمل والمخاطرة المالية * المخاطرة والعوائد كأهداف | | | | | | 2 | |
| الرابع | | * قياس العائد والمخاطرة * الوسطاء الماليون * مؤسسات وبنوك الإقراض الزراعي كوسطاء ماليين * معوقات تعبئة المدخرات بواسطة مؤسسات الإقراض الزراعي | | | | | | 2 | |
| الخامس | | * أساليب الوسطاء الماليين في تشجيع الإدخار الريفي * الإقراض الزراعي التعاوني * قواعد القرار في ضوء العائد والمخاطرة | | | | | | 2 | |
| السادس | | * مصادر التمويل الزراعي * تصنيف القروض وضماناتها ومراقبتها * حجم الإئتمان * تقييم الطاقة الإئتمانية | | | | | | 2 | |
| السابع | | * إستخدام القروض في التمويل الزراعي * الإختبار الفصلي الأول | | | | | | 2 | |
| الثامن | | * مراقبة القروض وخدماتها * أساليب مراقبة القروض * خدمة القروض والمقترضين | | | | | | 2 | |
| التاسع | | * إحلال رأس المال محل عناصر الإنتاج الأخرى * دالة الطلب على رأس المال | | | | | | 2 | |
| العاشر | | * توجيه رأس المال المحدود * معالجة رياضية | | | | | | 2 | |
| الحادي عشر | | * التمويل الزراعي ( طلب وعرض) | | | | | | 2 | |
| الثاني عشر | | * مشكلات الإئتمان الزراعي ومبررات التدخل الحكومي * الإختبار الفصلي الثاني | | | | | | 2 | |
| الثالث عشر | | * إستراتيجيات إدارة المخاطرة | | | | | | 2 | |
| الرابع عشر | | * التأمين الزراعي * مراجعة ومناقشة | | | | | | 2 | |
| **4. أساليب وطرق التعليم والتعلم** | | | | | | | | | |
| 1. محاضرات في القاعة الدراسية 2. تمارين يقوم الطالب بحلها داخل أو خارج الفصل | | | | | | | | | |
| **5. الأساليب والجدول الزمني لتقييم أداء الطالب و توزيع الدرجات** | | | | | | | | | |
| **مسلسل** | **الأسلوب (الطريقة)** | | | | | **أسبوع إجراء التقييم** | | | **الدرجة** |
| 1 | تمارين دورية | | | | | 2-4-6-8-10-12 | | | 20 |
| 2 | امتحان فصلي أول | | | | | 7 | | | 20 |
| 3 | امتحان فصلي ثاني | | | | | 12 | | | 20 |
| 4 | امتحان تحريرى نهائى | | | | | 16 | | | 40 |
| مجموع الدرجات | | | | | | | | | 100 |
| **6. قائمة الكتب الدراسية و المراجع** | | | | | | | | | |
| **عنوان الكتاب** | | | | | **اسم المؤلف** | **الناشــر** | | | **سنــة النشــر** |
| 1. التمويل الزراعي: مرجع للتدريس في الجامعات العربية. | | | | | مصطفى، محمد رشراش وسامي الصناغ، وزهير عبدالله، وأحمد حميده. | عمان: المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. | | | 1995 |
| 1. التمويل الزراعي | | | | | لي وارن وميخائيل بولجي و آيرون نيلسون و وليام موراي | الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقي. عمان، الأردن | | | 1985 |
| **المذكـرات** | | | مذكرات المحاضر الأسبوعية | | | | | | |
| مواقع على شبكة الانترنت | | |  | | | | | | |
| **7. التسهيلات اللازمة للتعليم والتعلم** | | | | | | | | | |
| 1 | | | مدرج لإلقاء المحاضرات النظرية مجهّز بقاعة ذكية | | | | | | |
| 2 | | | معمل حاسب آلي للتدريب العملي | | | | | | |
| 3 | | | حزم SPSS و E views الإحصائية | | | | | | |
| **أستاذ المقرر** | | | **رئيس القسم** | | | | | | |
| **د. عمر الجيلي الشيخ الأمين** | | | **أ.د/ خالد نهار الرويس** | | | | | | |

**مذكرة مقرر اقتصاديات التمويل الزراعى قصر 407**

**الجزء الأول: مقدمة عن التمويل الزراعي: المفهوم والأهداف**

**مقدمة:** تشمل الموارد الانتاجية أربعة عوامل/موارد تمثل عناصر الانتاج الأساسية وهي العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم/الادارة. فعنصر رأس المال من العناصر المهمة في أي عملية انتاجية. وتتناول مادة اقتصاديات التمويل الزراعي عنصر رأس المال أو ما يسمي أيضاً بالموارد الرأسمالية وما يتعلق بها من مفاهيم.

**الموارد الرأسمالية، رأس المال، والإستثمار**

الموارد الرأسمالية هي السلع والخدمات المنتجة بغرض استخدامها في انتاج سلع وخدمات أخري تسخدم للإستهلاك النهائي. أما رأس المال فهو الأموال التي تمنح الشركة القدرة على شراء تلك السلع والخدمات. وبذلك تسمي تلك السلع بالسلع الرأسمالية والتي بدورها يطلق عليها مصطلح رأس المال. ويمكن تصنيف السلع الرأسمالية الي ثلاثة انواع: سلع قصيرة الأجل، مثل الأسمدة والبذور، وسلع متوسطة الأجل كالآلات والحيوانات المنتجة، وسلع طويلة الأجل كالمباني والأراضي المستصلحة للزراعة.

ويجب عدم الخلط بين تعريف النقود ورأس المال، وبين مختلف صور وأشكال الأصول الرأسمالية. فالنقود هي مستودع للقيمة، أما رأس المال فهو الأموال المخصصة لشراء الأصول/السلع التي تستخدم في انتاج السلع والخدمات و التي تستخدم للإستهلاك النهائي.

**تصنيف رأس المال:**

يمكن تصنيف رأس المال الي قسمين:

1. **رأس المال الثابت:** و هي الأموال المخصصة لشراء أصول تبقى في الشركة وتستخدم في العملية الانتاجية على الدوام لكي تساعد الشركة على جني الأرباح. ويتحدد حجم رأس المال الثابت بالآتي:

* طبيعة الأعمال.
* حجم الأعمال.
* مستوى التطور.
* رأس المال المستثمر من الملاك.

1. **رأس المال العامل:** و هي الأموال المستخدمة لتغطية المصروفات الجارية، وتمويل القروض، وتسيير العملية الانتاجية. وتشمل العوامل المحدد لرأس المال العامل ما يلي:

* حجم الأعمال.
* مستوى التطور.
* الوقت اللازم للإنتاج.
* معدل دوران المخزون.
* شروط البيع والشراء.
* الاستهلاكات الموسمية.
* الإنتاج الموسمي.

كما يمكن تصنيف رأس المال من حيث الملكية الي نوعين:

1. رأس المال المقترض: و هو عبارة عن رأسمال الذي تقترضه الشركات من المؤسسات أو الأفراد ويتضمن السندات بمختلف أنواعها.
2. رأس المال المملوك: و هو رأس المال الذي يتم تأمينه عن طريق ملاك الشركة (مثل حملة الأسهم أو الشركاء).

**مصادر رأس المال:**

تشمل مصادر رأس المال ما يلي:

* مصادر ذاتية أو تمويل ذاتي
* مصادر خارجية أو تمويل خارجي مثل جمع الأموال من الجهات التي لديها فائض في الأموال واستثمارها وإعطاء ربح مناسب حسب العائد على الاستثمار.

**الأشكال الحديثة لرأس المال**

لقد توسع مفهوم رأس المال حديثاً ليشمل صوراً أوسع يمكن حصرها في اربعة أصناف:

1. رأس المال التمويلي: يكون في شكل من أشكال الأصول المتداولة في الأسواق المالية، وتعود ملكيتها لكيانات قانونية.
2. رأس المال الطبيعي: يمثل الاضافات الفنية والتقنية الي البئية والموارد الطبيعية لتزيد من انتاجيتها بصورة مستدامة. ومن أمثلتها الآلات و المعدات والأسمدة، والبذور المنتجة بالتقنيات الحديثة.
3. رأس المال البشري أو الاجتماعي: ويشمل المواهب البشرية الاجتماعية والتعليمية، وحتي قيمة العلامة التجارية، ويتم التركيز عليه في اقتصاديات التقنية
4. رأس المال المعرفي أو الفكري: وهو موجود في الأوساط الاكاديمية ويعتبر من الصفات المكتسبة والتي يمكن نقلها، وليست صفة ملازمة للأفراد أو المجتمعات.

**سوق رأس المال**:

سوق رأس المال (Capital Market) عبارة عن تلك السوق التي تجمع وتركز عرض وطلب الأموال للأجل الطويل. وهذا ما يميزها عن السوق النقدية (Money Market)، التي تتعامل بالائتمان للأجل القصير. و تتميز السوق المالية بكونها تتعامل فيما يسمى بالأوراق المالية سواء كانت أوراقاً حكومية أو أوراقاً لمشروعات خاصة، بخلاف السوق النقدية التي تتعامل أساساً فيما يسمى بالأوراق التجارية. وتتواجد مؤسسات السوق المالية عادة في البلدان التي يكون فيها النظام المصرفي (البنوك) متكاملاً، وهي تشتمل على مصارف الأستثمار، ومصارف الأعمال، والمصارف العقارية والبورصات وشركات التأمين. و يتم فيها شراء وبيع الأوراق المالية طويلة الأجل، والتي تشمل ما يلي:

* + الأسهم.
  + السندات الحكومية وغير الحكومية.
  + عمليات تسييل الأوراق المالية إلى مبلغ ملموس.
  + قروض طويلة الأجل (أحياناَ قروض رهن عقاري في صيغة أوراق مالية).
  + المحافظ الاستثمارية.

**الفرق بين الأسهم والسندات:**

حملة الأسهم هم ملاك فاعلين، بينما حملة السندات دائنين. كذلك يمكن لحملة الأسهم التصويت في الجمعيات العمومية كما يمكن انتخباهم لعضوية مجلس الإدارة، بينما حملة السندات لا يمكنهم التصويت ولا يمكن انتخباهم لعضوية مجلس الإدارة. كما يحصل حملة الأسهم على حصة من الأرباح تسمى الأرباح الموزعة، بينما حملة السندات يحصلون على فائدة بمعدل ثابت. و في حال عدم تحقيق أرباح فإن حملة الأسهم لا يحصلون على شيء، بينما يتم الدفع لحملة السندات في كل الأحوال.

**البورصة أو سوق الأوراق المالية**

البورصة سوق لكنها تختلف عن غيرها من الأسواق، فهي لا تعرض ولا تملك في معظم الأحوال البضائع والسلع، فالبضاعة أو السلعة التي يتم تداولها بها ليست أصول حقيقية بل أوراق مالية أو أصول مالية، وغالباً ما تكون هذه البضائع أسهم وسندات. والبورصة سوق لها قواعد قانونية وفنية تحكم أداءها وتحكم كيفية إختيار ورقة مالية معينة وتوقيت التصرف فيها. وقد يتعرض المستثمر غير الرشيد، أو غير المؤهل، لخسارة كبرى في حال قيامه بشراء أو بيع الاوراق المالية في البورصة لأنه استند في استنتاجاته في البيع أو الشراء على بيانات خاطئة أو غير دقيقة أو أنه أساء تقدير تلك البيانات. ويتغير سعر السهم في سوق الاسهم كنتيجة مباشرة لتغير نسب العرض والطلب على هذا السهم أو ذاك، ففي حالة الإقبال الشديد على الشراء فإن طلبات البيع رخيصة الثمن سوف تنفد، وتبدأ الطلبات الأكثر سعرا بالظهور ويبدأ معها السعر بالارتفاع تدريجيا، وهذا على عكس مايجري في حال الإقبال على البيع.

وبالنظر إلى جو المنافسة الحرة في البورصة (سوق الأوراق المالية) فإن ذلك يقود في كثير من الأحيان إلى عمليات مضاربة شديدة انهارت فيها مؤسسات مالية وشركات كبرى، كما حصل في يوم الإثنين الأسود في بورصة نيويورك، أو يوم الاثنين الأسود الآخر الشهير في الكويت عام 1983 عندما بلغت الخسائر في سوق المناخ للاوراق المالية قرابة 22 مليار دولار. أو كارثة شهر فبراير في سوق الأسهم السعودية حيث فقد المؤشر 50% من قيمته كما فقد المتداولين السعوديين 75% من رؤوس أموالهم.

ويشار إلى مستوى سوق الأسهم بما يسمى نقطة، ويتم إحصاء النقاط للخسارة والارتفاع بما يسمى سعر الإغلاق للسوق في اليوم. ويعتمد المتداولون (المتعاملون) عموماً على أسلوبين في اختيار الأسهم: التحليل الفني وهو أسلوب يمكّن من فحص الاوراق المالية وفقا لتطور سعرها وتحركاته التاريخية وباستخدام الرسوم البيانية وذلك لتحديد توقيت التصرف، أي إختيار توقيت شراء السهم أو بيعه أو الاحتفاظ به.

والأسلوب الآخر هو التحليل الأساسي وهو فحص للقوائم المالية وذلك وصولا إلى القيمة الحقيقة للسهم بحيث يساعد التحليل الأساسي في التعرف على الاسهم ذات الخلل السعري أي المسعرة باقل أو بأعلى من قيمتها الحقيقية. ولا يمكن القول بأن التحليل الفني أفضل من التحليل الأساسي أو العكس ولكن المستثمر يحتاج للتحليل الأساسي لاختيار الأوراق المالية الجيدة ويحتاج للتحليل الفني للمساعدة في تحديد توقيت اتخاذ القرار.

**دورة رأس المال و التكوين الرأسمالي في الاقتصاد**

عند وضع السياسات والخطط الاقتصادية تهتم الدول والوحدات الاقتصادية بجوانب أربعة ذات تأثير متبادل في ما بينها. وهذه الجوانب هي الاستثمار، والادخار، والاستهلاك، والإنتاج حيث تمثل جميعها حلقة مستديرة إذا اختل جانب منها أصاب الجوانب الأخرى، ولهذا لابد من مراعاة العلاقات التأثيرية بين هذه الجوانب حتى لا يطغى جانب على آخر. هذه الحلقة تسمي بدورة رأس المال. وتنطبق هذه الدورة علي أي كيان إقتصادي، سواء كان منشأة فردية أو قطاع أو مجتمع اقتصادي. فالدخل ينفق علي الأستهلاك و/أو الادخار والاستثمار. فالانفاق الاستهلاكي هو المنصرف علي السلع والخدمات الاستهلاكية في الوقت الحاضر. أما الانفاق الاستثماري فهو إدخار جزء من الدخل الحالي وتوجيهه للإستثمار وذلك لاحداث تنمية تزيد من انتاج السلع والخدمات للاستهلاك في المستقبل.

تتأثر دورة رأس المال بالفلسفة الاجتماعية والفكر العقدي الذي يتبناه المجتمع، ولهذا تجد على مدار التاريخ الاقتصادي للمجتمعات البشرية أن المفاهيم الاجتماعية التي يتبناها المجتمع وقادته تصبغ المجتمع بصبغته حيث تبرز السلوكيات الاستهلاكية أو الادخارية على تصرفات الأفراد والسياسات الاقتصادية المتبناه من قبل راسمي تلك السياسات.

يتأثر التكوين الرأسمالي في أي نظام اقتصادي بمدى توازن السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بالادخار والاستثمار والاستهلاك والإنتاج، حيث أن التكوين الرأسمالي لا يتحقق إذا اختل أي جانب من جوانب العملية الاقتصادية المؤثرة على حقيقة رأس المال المتمثل في أن كل ثروة تدخر وتستخدم في إنتاج ثروة أخرى. التكوين الرأسمالي لا يتحقق إلا إذا كان هناك إدخار كافي.

الإسلام دين لا يقتصر دوره على الإشباع الروحي للفرد وإنما يمتد إلى تحقيق الرفاه المادي من خلال استخدام المعطيات التي أوجدها الخالق من موارد طبيعية وغريزية لتنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع وللفرد المسلم ضمن إطار ان الله استعمر الإنسان لعمارة الأرض وأن مافي الوجود مسخر لحياة الإنسان ورفاهيته. وقد اهتم الإسلام بالادخار، كما أن للعملية الادخارية جانباً إيجابياً على الفرد والمجتمع في تحقيق التكوين الرأسمالي.

**دوافع الإدخار أو التكوين الراسمالي**

الإدخار هو فائض الدخل عن الإنفاق علي الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل و المنصرف علي السلع والخدمات الاستهلاكية في الوقت الحالي. ويتحدد الإدخار بعاملين أساسيتين هما : القدرة الإدخارية و الرغبة الإدخارية. فالقدرة الإدخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل و هي تحدد بالفرق بين حجم الدخل و حجم الإنفاق، و يتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد و سلوكه و تصرفاته. إن القدرة الإدخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر و تتغير بتغير الظروف.

أما الرغبة الإدخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى و تضعف تبعا للدوافع التي تدعو للإدخار و مقدار تأثر الفرد و الطبقات الإجتماعية بهذه الدوافع.

**أهداف الإدخار:**

تتضمن أهداف الادخار بالنسبة للإقتصاد والمجتمع ما يلي:

1. تحقيق المزيد من التطور في مختلف مجالات التنمية حيث أن الإستثمار الجديد يؤدي إلى الإستقرار و الإنتعاش الإقتصادي.
2. تحقيق أرباح و عائدات تنمي الإقتصاد الوطني عندما توجه الأموال المدخرة إلى الإستثمار.
3. الحد من إرتفاع الأسعار أي محاربة التضخم و زيادة الكمية المعروضة من السلع و الخدمات.
4. خلق تنمية إجتماعية بتخفيض البطالة و تحسين مستوى الخدمات.
5. الحد من الإستهلاك الترفي و البذخ والتركيز علي حل المشكلات والمطالب الأساسية في المستقبل.

أما بالنسبة للأفراد فإن أهم الدوافع النفسية للإدخار هى الرغبة في تنظيم النفقات تبعا للتغيرات المتوقعة و غير المتوقعة في الدخل والإحتياجات، وكذلك الرغبة في الإثراء.

**محددات حجم الإدخار:**

تشمل المؤثرات التي تحدد درجة نشاط الدوافع الموضوعية للإدخار الدخل، معدل الفائدة، النظام المالي، درجة الإستقرار الإجتماعي و الدولي، والنظام الإقتصادي، و النظام الإجتماعي. وسيتم تناولها بشئ من التفصيل.

**أولاً، الدخل:**

يعد الدخل عاملاً أساسياً في زيادة الإدخار أو إنخفاضه، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الإستهلاك سيزداد، ولكن الإدخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الإستهلاك، وهذا يعد بنظر العالم الاقتصادي كينز قانوناً نفسياً أساسياً. وبالإضاقة لحجم الدخل فإن توزيع الدخل علي فئات المجتمع المختلفة تعد أيضاً من المؤثرات المهمة علي مسوي الادخار. و يلاحظ عموماً أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل الكلي والميل الجدي للإدخار.

* الميل الحدي للإدخار هو مصطلح اقتصادي معني بالأفراد، وهو يمثل "نسبة الزيادة في الادخار من الزيادة في الدخل".

**ثانياً، معدل االفائدة:**

يختلف الإقتصاديون فيما بينهم حول تأثير معدل الفائدة على حجم الإدخار في الإقتصاد الوطني، ففريق منهم يرى أن إنخفاض معدل الفائدة يسهم في إرتفاع حجم الإدخار نتيجة للزيادة التي يحدثها الإتخفاض في حجم الإستثمار وفي الدخل القومي، وعلى النقيض من ذلك يرى الفريق الآخر أن إنخفاض معدل الفائدة يقود إلى إنخفاض حجم الإدخار نتيجة للنقص الذي يحدثه ذلك الإنخفاض في حجم الإستثمار وفي الدخل القومي.

ولكن بصورة عامة تعتبر دالة الإدخار دالة متزايدة تربط قيمة الإدخار بعلاقة طردية مع سعر أو معدل الفائدة:

S = f (I)

حيث أن

I تمثل سعر الفائدة ، S تمثل الإدخار، و f تمثل الدالة

**ثالثاً، النظام المالي:**

النظام المالي للدولة يعني بسياسات الضرائب، الدعم، والدخل. فإذا عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخول إنخفض حجم مدخرات الأفراد، وعلى العكس إذاعمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الإدخار.

**رابعاً، درجة الإستقرار الإجتماعي و الدولي:**

تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الإقتصادية و الحروب في حجم الإدخار. فتوقع الأفراد لحدوث نقص في إنتاج سلعة إستهلاكية معينة يؤدي إلى تهافتهم على شرائها بكميات وافرة تكفي لإحتياجاتهم المستقبلية مما يؤدي إلى نقص المدخرات. .

**خامساً، النظام الإقتصادي – الإجتماعي:**

النظام الإقتصادي-الإجتماعي هو الذي يحدد في نهاية المطاف توزيع الدخل على طبقات المجتمع، فهناك فارق كبير في مصدر المدخرات بين بلدان المجتمع الرأسمالي و المجتمع الإشتراكي. ففي ظل الرأسمالية تتكون المدخرات من إدخار أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة بالدرجة الأولى. أما في ظل الإشتراكية حيث يعاد توزيع الثروة و الدخل توزيعا متقارباً بما يحقق تقليل الفوارق بين الطبقات إلى أدنى حد ممكن، فإن القاعدة الشعبية يرتفع نصيبها تدريجيا في الدخل القومي فتزداد قدرتها على الإدخار. كما نجد أن الحافز علي الإدخار لدي الطبقة الغنية أقل من ذلك الذي لدي الطبقة المتوسطة والعاملة والتي تلجأ للإدخار لتحسين ظروفها المعيشية المستقبلية و مواجهة الأزمات المتوقعة .

**أنواع الإدخار**

يمكن تقسيم الإدخار الي قسمين، هما الإدخار الإختياري والذي يقوم به الفرد طوعاً وكنتيجة لرغبته وإختياره، والإدخار الإجباري، وهو الإدخار الذي يجبر عليه الفرد نتيجة نتيجة بقوة االقانون سواء كان من قبل الدولة أو من قبل المؤسسات أو الشركات التي يرتبط بها.

**التكوين الرأسمالي في البلدان النامية**

تعاني الدول النامية من ضعف الإدخار والذي بدوره يعزي للأسباب التالي ذكرها:

1. **إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي**: وهو السبب الرئيسي في إنخفاض الإدخار في الدول النامية ,لأن الإدخار هو ما تبقى من دخل الفرد بعد الإتفاق على السلع الإستهلاكية و الخدمات.
2. **إنتشار ظاهرة الإكتناز**: توجه طبقة الأغنياء في الدول النامبة جزءا من دخلها نحو الإكتناز في شكل ذهب و مجوهرات ثمبنة أو إحتجاز جزء من النقود ومنعها من التداول.
3. **إنتشار ظاهرة الإدخار السلبي:** يتحقق الإدخار السلبي بالنسبة للفرد عندما يزيد مجموع إتفاقه على السلع الإستهلاكية و الخدمات خلال فترة معينة عن دخله خلال نفس الفترة .
4. **قلة وضعف منشآت الإدخار:** تعاني معظم الدول النامية من نقص عدد المنشآت التي تساعد علي الادخار (بنوك تجارية - بنوك إنجاز - صناديق توفير... الخ). أضف لذلك ضعف كفاءتها وعدم قدرتها علي أداء رسالتها على الوجه الأكمل و بما يتلاءم مع ظروف هذه الدول .
5. **الميل للمخاكاة في السلوك الاستهلاكي:** و يقصد به محاولة المجتمع في الدول النامية تقليد نمط معيشة الأفراد في الدول المتقدمة في استهلاك السلع الحديثة.
6. **تضخم النفقات الإدارية للدولة:** إن تحليل الميزانيات يوضح أن النفقات الإدارية تمثل نسبة كبيرة من مجموع النفقات و ذلك في معظم الدول النامية بعكس الحال في الدول المتقدمة إقتصادياً.
7. **تهريب الأموال إلى الخارج:** و يعتبر هذا العامل من أهم أسباب ضعف الإدخار في الدول النامية فمن المعروف أن عددا كبيراً من الأثرياء في هذه الدول يفضل إبداع أمواله في البنوك الأجنبية بدلاً عن إدخارها في الدول النامية .
8. **توجيه جزء من الدخل إلى عمليات غير منتجة:** إن عدداً كبيراً من أصحاب الدخول المرتفعة في الدول النامية لا يوجهون الفائض من دخولهم إلى إستثمارات منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج ولكنهم غالباً ما يفضلون توجيه هذا الفائض نحو عمليات المضاربة أو شراء وبيع العقارات و تخزين السلع و غير ذلك .
9. **إنتشار عادات الإنفاق البذخي :** إن معظم العائلات ذات الدخل المرتفع، أي تلك التي يمكن أن تدخر جزءا كبيرا من دخلها، توجه جزءاً كبيراً من مجموع إنفاقها على سلع إستهلاكية و خدمات لأجل المحافظة على المظهر الإجتماعي .
10. **حالة الإطار التنظيمي و الإجتماعي :** من المعروف أن المعتقدات الدينية أو الإجتماعية في بعض الدول النامية تحط من شأن السعي وراء الكسب المادي وتشبع روح التواكل بين الأفراد مما يؤدي إلى ضعف الحافز على الإدخار. وعلاوة على ذلك فإن نظام وحدة العائلة المترابطة الذي ينتشر بصفة خاصة في المناطق الريفية يفرض على كل أغنياء و كبار الأسرة إعالة أقاربه المحتاجين، مما بثبّط من رغبة الأفراد في الإدخار.

**العوامل المؤثرة في التكوين الرأسمالي وسبل زيادته**

يعتبر التكوين الرأسمالي عبر الإدخار من العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية. وهناك العديد من الأسباب التي تحد من الإدخار، ومن ثم تضعف التكوين الرأسمالي، منها ما يلي:

1. انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
2. انتشار ظاهرة الاكتناز، حيث يوجه الفائض من الدخل نحو شراء الذهب و المجوهرات وغيرها، مما يمنعها من التداول.
3. توجيه جزء من الدخل الي عمليات غير منتجة مثل المضاربة، شراء وبيع العقارات، وتخزين السلع، وغيرها.
4. انتشار عادات الإنفاق البذخي للمحافظة علي المظهر الإجتماعي.
5. الإدخار السلبي، والذي يتحقق عندما يزيد الانفاق علي السلع والخدمات الاستهلاكية علي مجموع الدخل في نفس الفترة.
6. انخفاض وضعف منشآت الإدخار.
7. الميل للمحاكاة، حيث يقلد بعض المستهلكين في الدول النامية نمط المعيشة في الدول المتقدمة.
8. تضخم النفقات الإدارية للدولة.
9. تهريب الأموال إلي خارج الدولة.
10. الإطار التنظيمي والإجتماعي للإقتصاد والذي يقلل من الإعتماد علي النفس ويضعف الميل للإدخار.
11. ضغف الحافز علي الإستثمار، بسبب ضعف البنية التحتية، عدم توفر العمالة الماهرة، فرض الضرائب والقيود علي المستثمرين، وغيرها.
12. قلة الفرض الاستثمارية المحلية، مما يخفز المستثمرين الي التوجه للدول الأخري للإستثمار.
13. ضعف الإبداع والابتكار، ويكون ذلك لعدة أسباب، منها عدم توفر البيئة المناسبة، قلة الإستثمارات الحكومية والخاصة في مجالات التعليم، التدريب، و البحث العلمي.

إن للعملية الادخارية جانباً إيجابياً على الفرد والمجتمع في تحقيق التكوين الرأسمالي إذا انتهجت السياسات التالية:

أولا: القصد في الإنفاق وعدم الإسراف عامل مهم في التكوين الرأسمالي إذا مارسه الفرد وتبناه المجتمع، ولهذا لابد من عمل برامج لتوعية مختلف فئات المجتمع إلى أهمية التقليل من الإنفاق والحرص على الادخار ومنع مظاهر الاستهلاك المظهري الذي يسهم في إضعاف الميل إلى الادخار. كما أن تنمية سلوكيات الادخار بين أفراد المجتمع تبدأ منذ الصغر.

ثانياً: توجيه وسائل الإعلام ومروجي السلع ومانحي التمويل من المؤسسات المالية للتقليل من الترويج للسلع الاستهلاكية الترفيهية التي لا تلبي حاجات أساسية وضرورية سواء من خلال إضعاف تمويل تصنيعها أو ترويجها واستبدال ذلك ببرامج تساهم في التوجيه نحو الادخار والاستثمار من مجالات السلع الإنتاجية التي تزيد من قدرة المجتمع على توليد الثروة.

ثالثاً، توفير المعلومات والدراسات الكافية عن فرض الاستثمار المتاجة بالدولة المعنية.

رابعاً، توفير صناديق الإقراض الوطنية، وتيسير أنظمة الإقراض والاستثمار.

خامساً، اللجوء إلي القروض والمعونات الأجنبية لتوفير رأس المال.

**ماهية الإقراض والتمويل الزراعي**

**تعريف التمويل:** يمثل تجهيز المشاريع الاستثمارية بالمعدات أو الأصول الرأسمالية سواء عند إنشاء المشروع أو عند إحلال وتجديد معداته وتجهيزاته تحد كبير أمام المؤسسة اذ يلزم لهذا المشروع الأموال الكافية لتغطية تكاليفه سواء من رأس المال المدفوع عند بداية المشروع أو عن طريق الاقتراض، مع تقديم ضمانات السداد اللازمة، أو من الاحتياطات والمخصصات المالية. و تسمي عملية تجهيز رأس المال المطلوب بالتمويل. ويمكن تعريف التمويل بأي من التعريفات التالية:

1. التمويل هو كل المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة أو شركة وضمان سير نشاطها وتوسيعها؛ أي أنه يشمل كل الموارد التي تجعل الشركة قادرة على تحقيق تدفقات نقدية.
2. التمويل هو البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية التزامات المؤسسة المالية.
3. هو مجموعة الأسس والحقائق التي تتعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأخيرة تخص الأفراد أو منشأة الأعمال أو الأجهزة الحكومية .
4. هو مجموع الطرق والوسائل المالية وجميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة، فهو يعتبر عصب الحياة الاقتصادية يمدها بالتدفقات النقدية.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للتمويل :

التمويل هو عملية تجميع مبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة عن طريق المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهو ما يعرف بتكوين رأس المال الجماعي.

تهتم المؤسسات والمنشآت الاقتصادية بثلاثة أمور أساسية:

1. تحديد الاحتياجات المطلوبة من رأس المال لانشاء وتسيير العملية الانتاجية.
2. تحديد الطرق المناسبة لتدبير رأس المال المطلوب.
3. اتباع الطرق الأمثل لاستخدام وتوجيه رأس المال وتوزيعه علي الأنشطة المختلفة حتي يتم استخدامه بكفاءة في ظل المخاظر المرتبطة بالنشاط الاقتصادي.

**الأهداف الأساسية للتمويل:**

للتمويل عدة أهداف يمكن إجمالها في ما يلي:

1. زيادة القيمة الحالية للمؤسسة: القيمة الحالية للمؤسسة هي عبارة عن القيمة الحالية للأرباح النقدية المتوقع الحصول عليها من قبل جملة الأسهم وتتأثر القيمة الحالية للمؤسسة بالعناصر التالية:

– الأرباح الموزعة حيث أن الزيادة في نسبة التوزيع تزيد من القيمة الحالية للمؤسسة.

– سعر الخصم في السوق، فكلما زاد سعر الخصم قلت القيمة المتوقع الحصول عليها مستقبلاً.

– المخاطر المتوقعة في المشروع ويتم التعويض عن ذلك باختيار نسبة خصم عالية لإيجاد القيمة الحالية.

– الوقت الذي يحصل فيه المستثمر على عائد استثماره.

– العائد المتوقع للسهم فكلما كان العائد المتوقع للسهم عاليا فانه يرفع من قيمة المؤسسة.

– توقعات المستثمرين لوضع المؤسسة المستقبلية من حيث الأرباح.

1. توفير السيولة: يواجه المدير المالي مسؤولية ذات شقين في سعيه نحو تحقيق الهدف الرئيسي للإدارة المالية وهو زيادة القيمة السوقية للمؤسسة. فمن أجل تحقيق أهداف المؤسسة يجب عليه توجيه المبالغ النقدية المتاحة إلى أفضل الاستخدامات والاستثمارات. إ[ن السيولة تعبر عن قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المالية سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل عند استحقاقها من خلال التدفق النقدي الآتي عن طريق المبيعات وتحصيل الذمم، ومن مصادر خارجية. كما يمكن تعريف السيولة على أنها قدرة المؤسسة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة.

وتهدف السيولة إلى:

– الوفاء بالالتزامات المترتبة عن المشروع وتعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها.

– الاستمرار بالإنتاج والتشغيل ومواجهة الأزمات الطارئة عند وقوعها.

– القدرة على مواجهة متطلبات النمو والتوسع.

– المرونة في اختيار المصدر الملائم للحصول على المواد اللازمة.

**سعر الفائدة وسعر الخصم:** سعر الفائدة هو احد السياسات النقدية المتوسطة المدى، وخاصة في النظام الرأسمالي، وهو ما يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية. ويسمى سعر الفائدة عند الاقتراض من البنك المركزي من قبل البنوك التجارية بسعر الخصم. ويعتبر سعر الخصم مؤشراً مهماً لسعر الفائدة السائد في السوق.

عند مرور الاقتصاد بمرحلة "الكساد" تعمد الدولة لخفض نسبة الفائدة ، وعند مرحلة "التضخم" تقوم برفع نسبة الفائدة لكبح السيولة الزائدة. رفع سعر الفائدة يواكبه عادة كبح لجماح عملية الاقراض وبالتالي تقل السيولة. كما أن ارتفاع حجم السيولة المتداولة دائما ما يواكبه ارتفاع في الأسعار و"تضخمها".

الفائدة لها نوعان : الأولي هي "سعر الخصم" ويكون بين البنك المركزي والبنوك التجارية المحلية، ويعني نسبة ما يأخذه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إقراضها لتغطية احتياجاتها من السيولة .

والثاني هو "سعر الفائدة" وهو ما يكون بين البنوك التجارية وعملائها سواءً أفراد كانوا أم شركات. ومن المفترض ان يكون الثاني وهو "سعر الفائدة" أعلى من "سعر الخصم" ، والذي يتقرر أولاً ليتبعه بعد ذلك الثاني. وعادة ما تتخذ مؤسسة النقد او البنك المركزي قرار خفض الفائدة عندما يُلاحظ حدوث بطء في معدلات النمو الاقتصادي، وتقوم بضخ كميات من السيولة لدفع حركة الاقتصاد بشكل عام حتى تصل الى مرحلة تعرف بـ"الانتعاش الاقتصادي". أما رفع نسبة الفائدة فتكون بهدف كبح جماح السيولة الزائدة ، فتقل نسبة الاقراض لان البنوك التجارية المحلية تسير مع البنك المركزي بخط موازي من حيث الرفع أو الخفض لفوائدها. رفع نسبة الفائدة أول ماتفكر به البنوك المركزية لكبح جماح التضخم، والعلاقة بين التضخم ورفع الفائدة نستطيع ان نقول انها "طردية"، فكلما زاد التضخم زادت احتمالية رفع الفائدة .

وبالنسبة للعلاقة بين سعر الفائدة و سوق الأسهم، فخفض الفائدة ينعش سوق الأسهم لانه يعني تشجيعاً وتحفيزاً لظهور سيولة جديدة قد تكون احد جهاتها سوق الأسهم. تخفيض الفائدة على الريبو العكسي هو بالضبط ما يحتاجة سوق الاسهم العقلاني لانه ببساطة يعنى ان الودائع البنكية التى اودعتها البنوك لدى مؤسسة النقد (في العادة تكون من مستثمرين كبار) تخرج من تلك الحسابات في حالة تخفيض سعرها الى النظام المصرفي في الحسابات الشخصية لاصحابها او سوق الاسهم، وهو الاقرب في حالة وجود أسهم ذات معدل ربحي جيد ونمو مستقبلي مقبول وكذلك توزيعات نقدية لان بقاءها في الحسابات الجارية يعني تآكلها بسبب التضخم.

النوع الثاني من الفوائد: الفائدة على الإقراض (الريبو القياسي) يعني اقراض مؤسسة النقد البنوك بسعر فائدة منخفض. إتفاق إعادة الشراء أو ما يعرف باسم الريبو repo (Repuchase agreement) هو السعر الذي يستخدمه البنك المركزي في إعادة شراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية للسيطرة على المعروض النقدي. الريبو هو سعر الفائدة لمدة ليلة واحدة أو لمدة قصيرة جدا لعملية شراء وبيع سندات حكومية من البنك المركزي، حيث يشتري المتعاملون سندات الحكومة لمدة معينة ثم يبيعونها للمستثمرين لمدة قصيرة أو ليلة واحدة ويقومون بشرائها في اليوم الثاني. وهذا يؤدي بالتالي الى اقراض البنوك للموطنين بسعر فائدة اعلى وبالتالي البنوك تكسب من فرق السعريين. وهذا النوع سيئ جدا لأنه يعني اشعال مستويات التضخم الى معدلات مرتفعة جدا بسبب وفرة النقد بكميات كبيرة لدى الجميع.

**خصائص التمويل:**

لابد من الإشارة إلى أن لكل مصدر تمويلي خصائصه ويمكن إجمال هذه الخصائص في النقاط التالية:

1. **تاريخ الاستحقاق:** ويعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة لها فترة سداد بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى حيث أن لكل نوع من أنواع التمويل تاريخ يختص به “باستثناء أموال الملكية”. فليس من المنطق أن يتم الاقتراض دون أن يتم الإنفاق على تاريخ السداد وتوجد ثلاث فترات لسداد الديون:

* قصيرة السداد: أقل من سنة .
* متوسطة السداد: مابين السنة وعشر سنوات.
* طويلة السداد: بعد عشر سنوات .

2. **الدخل:** لكل مصدر تمويلي مردود وكل دخل يمكن أن يمتاز بما يلي:

* الأولوية: اذ توجد هناك أولويات لمن يحصل على دخل أولي من المقترضين.
* المقدار: لكل مقرض دخل يتحدد مسبقا باستثناء أموال الملكية.
* التأكد: لكل مقرض دخل محدد بغض النظر عن الأرباح أو الخسائر التي حققها المقترض”باستثناء أموال الملكية”.

**وظائف التمويل:**

يمكن إجمال وظائف التمويل في الوظائف الخمس التالية:

1- التخطيط المالي: وهو نوع من أنواع التخطيط يساعد في الإعداد المستقبلي حيث أن تقديرات المبيعات والمصاريف المستقبلية الرأسمالية توجه تفكير المدير المالي نحو المتطلبات المالية في المستقبل.

2- الحصول على الأموال: من خلال تباين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة المالية التي تمثل الخطة.

3- الرقابة المالية: وهي مقارنة أداء المنشآت بالخطط الموضوعية.

4- استثمار الأموال: بعد قيام المدير المالي بإعداد الخطط المالية والحصول على الأموال من مصادرها عليه أن يتأكد من أن هذه الأموال تستخدم بحكمة وتستخدم استخداما اقتصاديا بالمشروع، كما عليه أن يتأكد من أن الاستخدام أدى إلى الحصول الأكيد على العوائد للمشروع وذلك من استثمار الأموال في الأصول المختلفة حيث أن كل أصل من الأصول الثابتة أو المتداولة يمثل استثمارا للأموالب. ومن المهم جدا ان يتمكن المشروع بمرور الوقت من الحصول على أمواله التي استثمرها في هذه الأصول فهو يحتاج الأموال لتسديد التزاماته.

5- مقابلة مشاكل خاصة: إن الوظائف السابقة هي وظائف دورية ودائمة للإدارة المالية والمدير المالي، ولكن قد تظهر مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة وغير متكررة وقد لا تحدث خلال المشروع.

**أنواع التمويل:**

تشكل عمليات التمويل إحدى أهم المرتكزات التي تبنى عليها الاقتصاديات المعاصرة لتطوير القوى المنتجة فهي تحدد مسار رأس المال واستخدامه وخاصة منها تلك المتعلقة بتحويل رأس المال النقدي إلى رأس المال المنتج ففي غياب الأموال لا يمكن الحصول على نشاط إنتاجي ومن هنا تبرز أهمية التعرف على أنواع التمويل وتختلف أنواع التمويل باختلاف الزاوية التي ينظر إليها عموما يقسم التمويل من خلال ثلاث معايير أساسية هي:

– المدة التي يستغرقها .

– مصدر الحصول عليه.

– الغرض الذي يستخدم فيه.

أ-أنواع التمويل بحسب المدة التي يستغرقها: إذا ما نظر للتمويل من زاوية المدة التي يستغرقها فانه يقسم إلى ثلاث أنواع مختلفة هي:

**\* تمويل قصير الأجل:** وتندرج ضمنه تلك الأموال التي لا تزيد مدة استخدامها عن السنة الواحدة ومن أمثلتها تلك المبالغ النقدية المستعملة في تسديد الأجور وشراء المواد والمدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية.

**\* تمويل متوسط الأجل:** وتتراوح مدة هدا النوع من التمويل مابين 2و5 سنوات وقد تتعداها إلى 7 سنوات ويستخدم لتمويل المشتريات من المعدات والتجهيزات وعادة ما تحصل عليه المؤسسات من بنوك متخصصة وأحيانا تجارية.

**\* تمويل طويل الأجل:** وهو ذلك النوع من التمويل التي تفوق مدته 5 سنوات والناشئ عن الطلب على الأموال اللازمة لتكوين رأس مال ثابت وتحصل عليه المؤسسات سواء من بنوك متخصصة أو بنوك استثمار لقاء ضمانات أو عن طريق إصدارها لأسهم وسندات. يعد هدا التقييم نظري وكلاسيكي بدأ يفقد أهميته نظرا لانتشار عملية تجديد مواعيد استحقاق الديون التي بموجبها يمكن تحويل قرض تمويلي قصير الأجل إلى متوسط الأجل وبالمثل تحويل قرض متوسط المدى إلى قرض طويل المدى.

**ب- أنواع التمويل بحسب معيار مصدر الحصول عليه:**

يقسم التمويل حسب معيار مصدر الحصول عليه بين:

**\* التمويل الداخلي أو الذاتي:** يحتل التمويل الذاتي مكانة مرموقة من ضمن مختلف مصادر تمويل النشاط الاستغلالي للمؤسسة وزيادة نمو موجوداتها الاقتصادية ويدمج التمويل الذاتي ضمن المصادر الداخلية للتمويل والتي تمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لتسديد الديون وتنفيذ الاستثمارات ولزيادة رأس المال العامل.

وتقسم مصادر التمويل الذاتي عموما إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

تضم الأولى ذلك النوع من التمويل الذاتي الذي يهدف إلى التوسع وتنمية المؤسسة وأهمها المدخرات المتأتية من الأرباح غير الموزعة والاحتياطات المعلنة ، أما الثانية فتظم دلك النوع من التمويل الذاتي الهادف إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركة والتي تدرج ضمنه أموال الاهتلاكات واحتياطات ارتفاع أسعار الموجودات الرأسمالية.

**\* التمويل الخارجي:** يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وعلى رأسها تلك المتحصل عليها من مصادر خارجية وعلى رأسها تلك المتحصل عليها من المؤسسات المالية والبنكية، إضافة إلى تلك المتأتية من الأسواق المالية والبورصات سواء كانت محلية أو دولية.

ج- أنواع التمويل بحسب الغرض من استخدامه: تستخدم المؤسسات الاقتصادية مصادرها التمويلية من مجالين رئيسين هما الاستغلال والاستثمار وبدلك يقسم التمويل بين:

\* تمويل إلى تلك الأموال التي تخصص لمواجهة المعاملات الاستغلال: ينصرف تمويل الاستغلال والاحتياجات القصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية للمؤسسة وينطوي تمويل الاستغلال بدوره إلى نوعين هما:

– أموال تتطلبها دورة الاستغلال باستمرار ولا يمكن للمشروع الاستغناء عنها طيلة مدة حياته وهذه الأموال يجب تدبيرها من مصادر دائمة.

– أموال تتطلبها دورة استغلالية واحدة أو عدد محدود من الدورات ويجب تدبير هدا النوع من الأموال من مصادر مؤقتة كالقروض قصيرة الأجل.

**\* تمويل الاستثمارات:** والمقصود به تلك الأموال الموجهة لمقابلة نفقات خلق الطاقات أو خطوط إنتاجية جديدة أو نفقات توسيع الطاقة الحالية للمؤسسة لشراء آلات وتجهيزات جديدة.

ويحظى تمويل الاستثمار بعناية خاصة لما يترتب عنه من آثار على مردودية ونمو المؤسسة وكدا نظرا لدرجة المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة.

**طرق التمويل (الأشكال):**

هناك طريقتان للتمويل هما:

1. **التمويل المباشر:** يعبر عن علاقة مباشرة بين المقرض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي ويتخد هدا التمويل صورا متعددة كما يختلف باختلاف المقرضين :
2. بالنسبة للمشروعات: وفي هذه الحالة تستطيع أن تتحصل على قروض أو تسهيلات ائتمانية من مورديها أو عملائها أو من المشروعات الأخرى وبالتالي الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات عن طريق الإقراض وتصدر سندات لتحقق لصاحبها عائدا ثابتا من بقيمة بقيمة القرض ويفضل الأفراد هذه الوسيلة لما تحققه من مواجهة لدائنيها.
3. بالنسبة للأفراد: فالحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجات الأفراد الاستهلاكية أو الاستثمارية يكون عن طريق المؤسسات الوسيطة أو عن طريق قروض مباشرة.
4. بالنسبة للحكومات: تلجأ الحكومات للتمويل المباشر عن طريق الإقراض من الأفراد والمشروعات التي ليس لها طبيعة مالية أو مصرفية وتصدر الدولة لهدا القرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة وبأسعار متباينة وتعتبر أدونات الخزينة من أهم السندات المتمثلة غالبا في قروض المشروعات العامة المضمونة من الحكومة.
5. **التمويل غير المباشر**: هي طريقة من طرق التمويل الخارجي هدا التمويل الذي يتم من خلال الأسواق عن طريق مؤسسات الوساطة المالية حيث تتولى مهمة جمع الادخارات النقدية من الوحدات الاقتصادية من العائلات والمؤسسات الاقتصادية ثم تقوم بتوزيع ما جمعته من مدخرات والقاعدة هنا أن المؤسسة المالية تقوم بقرض ما أقرضته وتشير إلى أن هذه الطريقة التمويلية تستمد أهميتها من أن العديد من الوحدات الاقتصادية التي لها فوائض نقدية قد تنجم عن الاستثمار المباشر لاعتبارات عديدة أهمها الخوف من نتائج وعواقب هدا النوع من الاستثمارات المباشرة وعدم الثقة وكدا عدم الرغبة في تحمل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المباشرة والسبب في دلك هو أن تلك الوحدات تفضل السيولة ولا ترغب في تجميد فوائضها.

**العوامل المحددة لأنواع التمويل:**

تعتمد بعض المؤسسات على الأموال المقترضة لتلبية احتياجاتها المالية في حين تعتمد بعضها على أموالها الذاتية، والبعض الآخر قد يختار أمرا وسيطا بين دلك. وهذه الاختلافات هي نتيجة عدة عوامل منها: ظروف المؤسسة نفسها وطبيعة النشاط الذي تمارسه وتركيبة موجوداتها، الحالة الاقتصادية، و مدي توفر الأنواع المختلفة من التمويل، أما بخصوص العوامل التي تتحدد علي ضوئها أنواع الأموال المناسبة للمؤسسة فيمكن أن نعد منها ما يلي:

1. **الملاءمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام:** القاعدة العامة في التمويل هي أن يتم تمويل الموجودات الثابتة من مصادر طويلة الأجل كأموال الملكية أو القروض طويلة الأجل، أما المصادر قصيرة القصيرة الأجل فهي ملائمة لتمويل الاستخدامات قصيرة الأجل. ومبدأ الملائمة يتقضي تمويل احتياجات المؤسسة طويل الأجل من مصدر طويل الأجل لأن تمويلها من مصادر قصيرة الأجل يتعارض وهدف الربحية لأنه قد لا تستطيع المؤسسة إعادة الأموال للمقرضين عند انتهاء الموسم وتوافر الفوائض النقدية لديها إما بسبب الحاجة إليها للموسم القادم أو لوجود غرامات على التسديد المتأخر. وبذلك تعتبر عملية الملاءمة بين طبيعة المصادر وطبيعة الاستخدامات عملية ضرورية لإيجاد ارتباط بين التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الأصول الممولة.
2. **الدخل:** من أهم المميزات التي يحققها التمويل عن طريق اقتراض ثابت التكلفة هو تحسين العائد على حقوق أصحاب المؤسسات بشكل أفضل مما لو كانت عليه المؤسسات ممولة جميعها من قبل أصحابها أي دون قروض. أما إذا كانت تكلفة الاقتراض أعلى من العائد المحقق من الموجودات فان نتائج الرفع المالي ستكون عكسية حيث سينخفض العائد على حقوق المالكين .
3. **الخطر:** ينظر للخطر من منظورين هما خطر التشغيل وخطر التمويل. ويرتبط الخطر الأول بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها حيث يتوجب على المؤسسة الاعتماد على رأسمالها في حالة ارتفاع مخاطر التشغيل وعدم الاعتماد على القروض لأن عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر في قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقد تتعرض للإفلاس إذا كانت أعباء خدمة الدين أكبر من قدرتها.

أما خطر التمويل فينتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة.

1. **الإدارة والسيطرة:** يفضل المالكون دائما تمويل المؤسسات عن طريق الاقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلا من إصدار الأسهم العادية لأن الدائنين العاديين والممتازين لا يملكون مثل هذه السيطرة بصورة مباشرة لأنهم لا يملكون حق التدخل في الإدارة.
2. **المرونة:** وتعني قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال.
3. **التوقيت:** المقصود بالتوقيت هو الوقت المناسب الذي تحصل فيه المؤسسة على الأموال بأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط ولكن قد تضطر المؤسسة في بعض الأحيان إلى الاقتراض بالرغم من عدم مناسبة التوقيت ودلك لحاجتها للأموال.
4. **حجم المؤسسة:** يعتبر حجم المؤسسة من العوامل المهمة في قدرة المؤسسة على التوسع في الاقتراض لأن الحجم الواسع غالبا ما يمنح الثقة أكثر من المؤسسات الصغيرة.
5. **نمط التدفق النقدي:** المقصود به هو الفترة الزمنية التي تنقض على الاستثمار حتى يبدأ بتحقيق العائد. طول الفترة له أثار سلبية على السيولة لكن يمكن تفادي هذا الأثر السلبي بإختيار مصادر التمويل التي يتزامن وقت سدادها مع مواعيد تحقيق عوائد نقدية إلى المؤسسة.
6. **طاقة الاقتراض:** قد يكون استعمال الدين لتمويل عمليات المؤسسة مواتيا للمؤسسة من الناحية الضريبية لأن الفائدة التي ستدفعها مقابل القرض تشكل نفقة/تكلفة وتقتطع من الدخل الخاضع للضريبة لكن قدرة المؤسسة على الاقتراض وتقديم ضمانات تحد من إمكانية الاستفادة من الاقتراض دون حدود.

**الإئتمان:**

الإئتمان هو أحد مصادر التمويل، وفيه يتم التمويل خلال الإقتراض فقط. فالاقتراض هو الحصول علي المال لإستعماله وإعادته هو نفسه أو شئ مماثل له في المستقبل مع زيادة أو بدون زياة في القيمة. لكن الجدير بالذكر أن الدين يزيد كلا من الربح والخسارة للشركة علي حسب وضع السوق والإقتصاد بصورة عامة، وبذلك فإن الدين يزيد المخاطر المالية (إما أرباح كبيرة أو خسائر فادحة). ولكن رغماً عن ذلك فإن الإتمان يعتبر وسيلة مهمة لدفع عجلة التنمية الإقتصادية وتحسين صافي الدخل، ورفع مستوي المعيشة للمجتمع.

**أهداف و أهمية الإئتمان :**

تنبع أهمية الاقتراض من تحقيق المكاسب التالية:

1. زيادة التكوين الرأسمالي.
2. زيادة حجم النشاط الإقتصادي و تحقيق اقتصاديات السعة الكبيرة.
3. تحسين كفاءة الإنتاج وذلك بزيادة الموارد الإنتاجية المطلوبة.
4. ريادة المقدرة علي مواجهة الظروف الإقتصادية المتقلبة، والعمل علي تقليل المخاطر.
5. الجد من التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات.
6. الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية للنشاط الاقتصادي.

**مخاطر التمويل:**

قد تواجه المؤسسة أثناء عملية تمويل مشاريعها عدة مخاطر تكون سبباً في تعطيلها أو سبباً في زيادة تكاليف الإنتاج. وكما ذكر سابقاً، ينظر للخطر من منظورين هما خطر التشغيل وخطر التمويل. ويرتبط الخطر الأول بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها حيث يتوجب على المؤسسة الاعتماد على رأسمالها في حالة ارتفاع مخاطر التشغيل وعدم الاعتماد على القروض لأن عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر في قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقد تتعرض للإفلاس إذا كانت أعباء خدمة الدين أكبر من قدرتها. أما خطر التمويل فينتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة.

عموماً، تنقسم هذه المخاطر إلى ثلاثة أنواع هي :

1. الأخطار المادية المرتبطة بالسلع الموجودة في المخازن أو المواد الأولية فهي معرضة بطبيعة الحال إلى الاختلاس أو الإتلاف بسبب طول مدة تخزينها وعدم طلبها من الزبائن أو وقوع حريق داخل المخزن. كل هذه تعتبر بمثابة أخطار مادية تؤثر بشكل كبير على الإجراءات المالية للمؤسسة وبحيث تنخفض هذه الإيرادات جراء هذه الأخطار المذكورة.
2. أخطار التسيير أو الأخطار الفنية: إن التسيير الجيد للمؤسسة يسمح بتحقيق الأهداف المتوقعة مستقبلا و الوصول إلى نتائج أفضل ومن ثم فان سوء تسيير المشروع يتسبب في تعطيل مدة انجازه وتحمل المؤسسة تكاليف إضافية غير مرغوب فيها.
3. المخاطر الاقتصادية والتي تنقسم إلى نوعين أساسين هما خطر تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي أو انخفاض الطلب على الإنتاج الخام المصنع للمؤسسة ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها، سوء تقدير رغبات واحتياجات المستهلكين بسبب نقص الخبرة وقلة المعلومات، المنافسة الكبيرة في السوق، و وجود نقص في السلع المكملة لها.

**وسائل تفادي مخاطر التمويل:**

هناك عدة طرق لتفادي أو لتخفيض هذه مخاطر التمويل يمكن استخلاصها من نوعية المخاطر المحتملة للتأمين، منها وضع احتياطات ومخصصات من الميزانية لمواجهة أي خطر محتمل. و في ما يخص سوء التقدير لرغبات المستهلكين يمكن مواجهته عن طريق الاتفاق على بحوث ودراسات التسويق. كما يمكن التأمين من السرقة والكوارث وغيرها لدى مؤسسات التأمين. وبصورة عامة يمكن حصر طرق تفادي مخاطر التمويل والتقليل قدر الإمكان من آثاره من في ثلاث مجموعات، وهي:

**أ- الإجراءات المناسبة التي تحوي النفقات الخاصة:**

كل نوع من أنواع الخطر يمكن أن يخفض إلى حد ما عن طريق زيادة المنفق على إجراءات الاحتياط هذه فمثلا خطر توقف الإنتاج بسبب النقص في مادة رئيسية في الإنتاج من الممكن أن يزول اذا أنشئ احتياطي كاف من المخزون من هذه المادة.

**ب- تحويل الخطر إلى تكاليف منتظمة وتجميعها مع الأخطار المتشابهة والتأمين عليها:**

بمعنى استبدال النتائج الناجمة عن المخاطر إلى تكاليف سنوية تدفع لشركات التأمين، وتتعهد هذه الأخيرة بأن تعوض عن الخسائر الناجمة عن أي سبب طبيعي وذلك في مقابل سداد سنوي يسمى القسط. وهناك عدة أنواع من المخاطر الطبيعية والتي يمكن وبنفس الطريقة المقامرة بها وتحويلها إلى تكاليف سنوية منتظمة عن طريق التأمين ودلك مثل أخطار الحريق، الفيضانات، غرق السفن والسرقة… الخ. ويتطلب التأمين علي الخطر (أي، ليكون الخطر قابل للتأمين عليه) استيفاء شرطان هما:

– يجب أن يكون الخطر منفصلا ومستقلا.

– يجب أن لا يزداد الخطر.

**ج- مقابلة الأخطار الأخرى التي تعمل في الاتجاه المعاكس:** أي خطر الخسائر التي تصاحب فرص الربح فليس نادرا أن نجد الخسارة لشخص ما فائدة بالنسبة لشخص آخر.

**مفهوم الإدارة المالية**

يتطلب تعريف الإدارة المالية التعريف بمصطلح "الادارة" أولاً؛ فمصطلح الإدارة يشير الي النشاط الاجتماعي المتعلق بتنفيذ الأعمال بواسطة الآخرين، فإذا كانت هذه الأعمال تتعلق بالمشاريع الاقتصادية التي تهدف الى الربح سميت ادارة الاعمال (Business Management), وإذا كانت متعلقة بسياسات الدولة سميت الإدارة العامة (Administration Management ), وان كانت متعلقة بتدبير الاموال واستخداماتها سميت الادارة المالية (Financial Management). وقد ظهر مصطلح الإدارة المالية في بداية القرن العشرين و هو يشير الي عمليات الاندماج وإنشاء المؤسسات الجديدة وإجراءات توفير الاموال اللازمة للمشروعات، وقد أصبح الاهتمام مركزا على طرق وإجراءات تدبير الموارد المالية للتمويل والاستثمارات. وتطور مفهوم الادارة المالية ليشمل العديد من النواجي الإدارية في الوقت الجالي، مما أدي الي تطور تعريف الإدارة المالية عبر الزمن. ويكمن تعريف الإدارة المالية بأيّ من التعريفات التالية:

1. هي الوظيفة التي تهتم بتنظيم حركة الأموال (تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجية ) اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد، حتى لا يتعرض المشروع الى عسر مالي؛ أي عدم القدرة على الايفاء بالالتزامات المستحقة.
2. هي الفعالية المتعلقة بتخطيط وتجهيز الأموال ورقابتها وإدارتها في المنظمة.
3. تلك الادارة التي تلعب دورا مهما في التخطيط المالي وإدارة الموجودات ومواجهة المشاكل الاستثنائية لضمان استمرار و بقاء المنظمة.
4. هي قسم من أقسام الإدارة يتكون من ثلاث أجزاء رئيسة هي التخطيط، الرقابة، وإدارة رأس المال، فضلا عن معالجة المشاكل المالية المنفردة .
5. هي تلك الإدارة المسئولة عن اتخاذ القرارات الاساسية والمتمثلة في قرار الاستثمار وقرار التمويل وقرار التوزيع.

يتضح مما سبق أن مفهوم الإدارة المالية يمكن تعريفه بصورة شاملة بأنه "النشاط الذهني الذي يختص بعملية التخطيط والتنظيم والمتابعة لحركتي الدخول والخروج للأموال الحالية والمرتقبة من و إلى المنظمة". ان الادارة المالية لا تقوم فقط بوظيفة التمويل ولكنها اشتملت ايضا على الاستثمار سواءا كان هذا الاستثمار في اصول ثابتة او اصول متداولة كما اشتملت ايضا على هيكل التمويل على المستوى الاجمالي او على المستوى التفصيلي. و خلاصة القول ان الادارة المالية أصبحت تعنى في الوقت الحاضر بدراسة واتخاذ العديد من القرارات المالية المتمثلة في:-

- قرارات الاستثمار طويل الاجل.

- فرارات هيكل التمويل وتكلفة الاموال.

- قرارات التمويل الطويل الاجل والقصير الاجل.

- ادارة راس المال العامل.

**وظائف الإدارة المالية:**

1. **التحليل والتخطيط المالي، من حيث:**

أ. تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها في تقييم النواحي المالية والتشغيلية للشركة.

ب. إعداد الموازنات التقديرية المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص الشركة في المستقبل.

2. **إدارة هيكل أصول الشركة، من حيث:**

أ. تحديد حجم الاستثمار في كل من الأصول المتداولة قصيرة الأجل والأصول الثابتة طويلة الأجل.

ب. المحافظة على المستوى الأمثل لكل عنصر من عناصر الأصول المتداولة مثل النقدية، الأوراق المالية قصيرة الأجل، المدينون، والمخزون.

ج. التوصية باستخدام الأصول الثابتة الملائمة والتي تساهم بشكل كفء في العمليات التشغيلية، وكذلك تحديد الوقت المناسب لاستبدال هذه الأصول (قرارات الموازنة الرأسمالية).

3**. إدارة الهيكل المالي للشركة، من حيث:**

أ. تحديد حجم المزيج الأكثر ملاءمة من التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل.

ب. تحديد مصدر التمويل، من حيث إعتماد الحصول على الأموال من مصادر خارجية كالدين أم من الملكية.

ج. التنسيق مع مجلس الإدارة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح.

4. **التنسيق مع الإدارات الأخرى في الشركة للقيام بالعمل بشكل فعّال**:

جميع القرارات داخل إدارات الشركة لها تأثير مالي. فمثلا القرارات التسويقية لها تأثير على نمو المبيعات والذي له تأثير بالمقابل على القرارات الاستثمارية، الشئ الذي يتطلب التنسيق بين الإدارات المختلفة.

**5. التداخل مع الأسواق المالية والنقدية**:

كل مدير مالي للمؤسسات الكبيرة لا بد له من ان يتعامل مع الأسواق المالية والنقدية، وكل شركة تؤثر وتتأثر بالأسواق المالية والنقدية بشكل عام، حيث يتم الحصول على الأموال من السوق المالي والنقدي كما يتم التعامل مع المستثمرين الحاليين والمتوقعين من خلال التعامل في أسهم الشركة في السوق المالي.

**نظرية الإدارة المالية للمزرعة**

إن الفلسفة الرئيسية التي تقوم عليها الإدارة المالية هي تعظيم تدفق المال إلى داخل المنظمة بحيث يكون أكبر من المال المتدفق خارج المنظمة. وحتى تقوم الإدارة المالية بهذا الدور فعليها أن تجيب على ثلاث أسئلة غاية في الأهمية، هذه الأسئلة بالترتيب هي :

1). ما هي الاستثمارات طويلة الأجل التي على المنظمة مباشرتها ؟

2). من أين ستحصل المنظمة على التمويل طويل الأجل لتتمكن من مباشرة هذه الاستثمارات طويلة الأجل؟

3). كيف ستدير الأنشطة المالية اليومية للمنظمة ؟

والواقع أن هذه الأسئلة ليست هي كل الأسئلة التي على الإدارة المالية الإجابة عليها، لكنها تعتبر أهم ثلاثة أسئلة. ولذا فإن دراسة الإدارة المالية تعتبر بصورة إجمالية هي دراسة الإجابة على هذه الأسئلة الثلاث. وحتى تتم الإجابة على هذه الأسئلة الثلاث، فعلى المدير المالي للشركة اتخاذ قرارات ثلاث، بحيث أن كل قرار يجيب على واحد من هذه الأسئلة، وهذه القرارات بالترتيب تخص كلاً من ما يلي:

1. **. إعداد الميزانية الرأسمالية :**

وهذا القرار يجيب على السؤال الأول؛ حيث إن معنى الميزانية الرأسمالية هو: "عملية التخطيط لتحديد الاستثمارات طويلة الاجل مثل شراء آليات جديدة، استبدال الالات، إنشاء مصانع جديدة، امتلاك مباني جديدة ". يتم إعداد ميزانية بأهم الأصول الثابتة (طويلة الأجل) و التي تهدف المنظمة لإمتلاكها خلال الحقبة الزمنية المقبلة (الأراضي، المباني، الماكينات، وسائل النقل، ... الخ). وعلى أساس الفلسفة التي ذكرت في البداية، يكون على المدير المالي مراعاة أن العائد المالي المنتظر من استثمار هذه الأصول يجب أن يكون أكبر من تكلفتها.

**2). تحديد هيكل رأس المال :**

بعد أن يحدد المدير المالي الاستثمارات طويلة الأجل التي ستقوم بها المنظمة، يحتاج أن يحدد المصدر المناسب لتمويل هذه الاستثمارات، أي الإجابة عن السؤال: من أين سيأتي بالمال الذي يؤهله لمباشرة هذه الاستثمارات؟ فهناك خياران، الأول هو المال الذي وضعه ملاك الشركة (حقوق الملكية) في الشركة في صورة أسهم أو أوراق مالية. أما الخيار الثاني فهو الاقتراض, والذي سيأتي في صورة قرض من البنك أو سندات، أو أي مصدر من مصادر الإئتمان.

وفي الغالب يكون هيكل رأس المال نسبة بين حقوق الملكية وبين الالتزامات (القروض والديون). تحديد هذه النسبة له تأثير على العائد المتوقع من الاستثمار. فزيادة نسبة الديون في هيكل رأس المال تؤدي إلى زيادة المخاطرة مع زيادة العائد المتوقع والعكس صحيحأ. أما زيادة نسبة حقوق الملكية فتؤدي إلى نقص المخاطرة مع نقص العائد المتوقع. وعلى المدير المالي تحديد أفضل نسبة ممكنة للموازنة بين المخاطرة والعائد المتوقع.

**3). إدارة رأس المال العامل :**

رأس المال العامل هو مقدار ما تملكه المنظمة من أصول جارية في مقابل الالتزامات الجارية التي عليها.

**رأس المال العامل = الأصول الجارية – الالتزامات الجارية**

الأصول الجارية هي الأصول النقدية، أو الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقد، مثل الشيكات وحسابات العملاء المدينين للمنظمة. أما الالتزامات الجارية فهي الديون قصيرة الأجل، مثل أوراق الدفع وحسابات الموردين الدائنين. وتعتبر أهمية رأس المال العامل في أنه مؤشر مهم إلى ما تملكه المنظمة من سيولة مالية لإدارة الأعمال اليومية. فكلما كان رأس المال العامل بالمنظمة أكبر كلما زادت فرصة نجاحها. وبالتالي فدور الإدارة المالية هو ضمان وجود أصول جارية بكمية كافية لمقابلة الالتزامات الجارية التي عليها وذلك لتضمن سير الأعمال اليومية بسلاسة و دون حدوث مقاطعات مكلفة تحدث بسبب شح السيولة.

**تعظيم الربح كهدف إداري**

يعتبر تحقيق الأرباح من الأهداف الأساسية لجميع الشركات وللمستثمرين، وهو ضروري لتحقيق بقاءها واستمراريتها، و هو مؤشر هام للدائنين، وأداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدامها لمواردها الإنتاجية. وتعرّف الإدارة المالية الربح على انه ذلك الربح الذي لا يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر. ولتحقيق هدف الربح لا بد للمدير المالي ان يحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر، واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكّن الشركة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها (مالكو الشركة) تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر. وتجدر الإشارة الي أن هدف تعظيم الربح يتجاهل كل من النقاط الأساسية التالية:

**أ) التوقيت الزمني للعوائد:** ان هدف تعظيم الربح لا يأخذ التوقيت الزمني بعين الاعتبار، فكلما زادت سرعة التدفقات النقدية زمنيا زاد تفضيل المشروع على المشاريع الأخرى التي يتأخر فيها العائد، و ذلك لإمكانية استثمار العائد السريع مرة أخرى لتحقيق عائد إضافي.

**ب) التدفقات النقدية**: على الرغم من اهتمام المساهمين بالأرباح التي تحققها الشركة إلا ان هذه الأرباح لا تمثل التدفقات النقدية المتاحة للمساهمين، وبالتالي فان اهتمام المساهمين الأكبر يكون بالتدفقات النقدية التي يحصلون عليها والتي تكون على شكلين:

* التوزيعات النقدية: و التي تدفع لهم من الأرباح المحققة خلال فترة زمنية محددة، ومن المعروف ان هذه التوزيعات تتم بناء على قرار مجلس الإدارة.
* الأرباح الرأسمالية: والتي تتضمن بيع الأسهم عندما تكون قيمتها السوقية اكبر من قيمتها الاسمية أو قيمتها عند الشراء.

**ج) المخاطرة:** المخاطرة هي عدم التأكد من الحصول على العائد المتوقع أو من زمن حدوثه أو من انتظامه. وتزداد المخاطرة كلما زادت درجة التذبذب أو التغير في العائد المتوقع. ومن المفترض ان يكون هناك مبادلة بين المخاطر والعوائد، بمعنى انه كلما ارتفعت المخاطرة كلما توقع المستمرون عوائد اكبر والعكس صحيح. وبذلك فإن هدف تعظيم الارباح قد يضر بالمنشاة بالمد الطويل. فالمدير المالي قد يزيد من الارباح الحالية عن طريق تقليص تكاليف التدريب او تخفيض نفقات البحث والتطوير وقد يلجا الى تقليص نفقات الاعلان والترويج وليس خافيا ما لاهمية هذه النفقات على استمرار الوضع التنافسي للمنشاة بالمدى الطويل والمحافظة على الحصة السوقية. وكذلك، قد يتجاهل هدف تعظيم الربح المسؤولية ألأخلاقية والإجتماعية تجاه خدمة المجتمع والبيئة . وبسبب تجاهل هدف تعظيم الربح للنقاط الثلاث السابقة، فقد جاء الماليون بفكرة تعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين، وذلك عن طريق تعظيم القيمة السوقية لسهم الشركة في السوق بدلاً عن هدف تعظيم الربح فقط.

**تعظيم الربح في الأجل الطويل**

تقوم النظرية التقليدية للمنظمة على افتراض تعظيم الربح في الأجل القصير. ولكن العديد من الأفعال التي تقوم بها المنظمة قد يظهر بأنها تتنازع مع هذا الهدف. كما أن هدف تعظيم الربح في المدي القصير قد يتعارض مع هدف آخر هو تعظيم الربح في الأجل الطويل. فعلى سبيل المثال، سياسات زيادة حجم المنظمة أو حصة المنظمة في السوق يمكن أن تتطلب حملات إعلانية كثيفة، أو أسعار منخفضة تؤثر سلبا في الأرباح قصيرة الأجل. ولكن إذا أصبحت هذه النتائج في المنظمة أكبر مع حصة أكبر من السوق. فإن القوة الاقتصادية الناتجة يمكن أن تمكّن المنظمة من جعل أرباحها كبيرة في المدى الطويل. ويعرف تعظيم الربح في الأجل الطويل على أنه: النظرية البديلة التي تفترض أن المديرين يهدفون لتغيير منحنيات التكلفة والعوائد بهدف تعظيم الأرباح في الفترات الزمنية طويلة الأجل.

وعلى هذا يبدو أن هذه النظرية الحديثة تعتبر البديل لنظرية تعظيم الربح في الأجل القصير. وفي الواقع العملي فإن النظرية لا تضع تقديراً دقيقاً لسلوك المنظمة، كما وأنه من الصعب القيام بعملية الاختبار أيضاً. وإذا كان الهدف تعظيم الربح في الأجل الطويل، فإنه يكون نتيجة مطاردة المديرين للأهداف الأخرى، أو أنه هو الهدف الأساسي بذاته. وبصورة عامة، فإن هذه النظرية ترتبط ببحوث كثيفة، أو باستثمارات عالية التكاليف، أو أنها ترتبط بحروب سعرية مؤذية. فإذا كان الهدف الأساسي للمنظمة هو تعظيم الربح في الأجل الطويل، فإن من الصعوبة بمكان تحقيق هذا الهدف، فالمنظمة تحتاج إلى خطة عمل للأسعار والإنتاج والاستثمار …الخ و يلزمها البدء والتحرك من الآن وحتى المسقبل؛ ولكن التسعير الآن وقرارات التسويق تؤثر على طلب الغد. لذلك، فإن منحنيات الطلب المستقبلي لا يمكن تنفيذها كما هي وقرارات الاستثمار اليوم ستؤثر على تكاليف الغد، اي أنه لا يمكن تنفيذ منحنيات التكاليف المستقبلية كما هي عليه الآن. كما سيكون من الصعوبة بمكان تقدير هذه التبدلات في منحنيات التكلفة والطلب، بالإضافة إلى صعوبة تقدير أفعال المنافسين والموردين والاتحادات التجارية وغير ذلك. وعلى هذا فإن سمعة وصورة المنظمة تجعل الحسابات الدقيقة لأسعار تعظيم الربح في الأجل الطويل والإنتاج مزيفة.

**مخاطرة العمل والمخاطرة المالية**

المخاطر المالية (Financial risk)،هو مصطلح لأية مخاطر مرتبطة بأي شكل من أشكال التمويل. يمكن تعريف المخاطرة بأنها "حالة عدم التأكد المتعلقة بحصول الربح أو الخسارة". فالمخاطر المالية هي المخاطر المرتبطة بنسبة الديون المستخدمة في هيكل رأسمال الشركة. فإذا كانت نسبة الدين الى راس المال كبيرة فان الشركة تواجه مخاطر افلاس او مخاطر تقليل فرص الحصول على ديون اخرى، أو مخاطر تقليل فرص الحصول على تسهيلات ائتمانية. أما إذا كانت النسبة عالية فهذا يعني ان الشركة سوف يكون لها المقدرة على استغلال الفرص الاستثمارية، اصدار اوراق مالية، و تنويع مصادر الاموال. قد تأخذ المخاطر الشكل السلبي وهو الفرق بين العوائد الحقيقة والعوائد المتوقعة (عندما تكون العوائد الحقيقية أقل)، أو عدم التأكد من العائد.

المخاطر المرتبطة بالاستثمار غالباً ما تدعى " مخاطر الاستثمار ". والمخاطر المرتبطة بالتدفق النقدي للشركة تدعى " مخاطر الأعمال ". و قد تطورت العلوم حول إدارة السوق والمخاطر المالية تحت عنوان نظرية المحفظة الحديثة (Portfolio Selection).

و هناك العديد من أنواع المخاطر، يمكن اجمالها في ما يلي:

1. مخاطر الائتمان
2. مخاطر السيولة
3. مخاطر التضخم
4. مخاطر سعر الفائدة
5. مخاطر كفاية راس المال
6. مخاطر سعر الصرف
7. مخاطر التمويل

**مخاطر الائتمان:** ويسمى أيضاً خطر التخلف عن الدفع، وهو الخطر المرتبط بتخلف المقترض عن الدفع (لا يقدم الدفعات كما وعد). يخسر المستثمر المبلغ الأصلي والفائدة، و يقل التدفق النقدي، و تزيد التكاليف. وقد تبين أن مخاطر الاستثمار في المشاريع العملاقة تكون كبيرة و قد تلحق بها ضرراً بالغاً للغاية، لأن مثل هذه المشاريع عرضة بصفة خاصة لأن ينتهي بها المطاف إلي ما يسمى فخ الديون (debt trap)، أي في الحالة التي يصبح بها تكاليف خدمة الديون (زيادة في التكاليف، والتأخير في الجدول الزمني ... إلخ) أكبر من العائدات المتاحة لدفع الفائدة وإسقاط الديون.

**مخاطر السوق:** وهي المخاطر التي تقل فيها قيمة المحفظة سواء محفظة استثمارية أو محفظة تداول بسبب التغير في قيمة عوامل الخطر في السوق. معايير عوامل الخطر في السوق أربعة وهي:

1. مخاطر حقوق الملكية
2. مخاطر أسعار الفائدة
3. مخاطر العملة
4. المخاطر السلعية

**مخاطر السيولة:** وهي تلك المخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تداول ضمان أو أصل معين بسرعة كافية في السوق تمكن المؤسسة من منع وقوع الخسارة (أو تحقيق الربح المطلوب)، هناك نوعان من مخاطر السيولة:

أ. سيولة الأصول (Asset liquidity) وهو عدم القدرة على بيع أصل بسبب نقص السيولة في السوق، وهو فرع أساسي من مخاطر السوق، ويكن أن يرجع ذلك إلى:

1. اتساع فرق سعر العرض والطلب.
2. جعل احتياطيات السيولة واضحة.
3. إطالة فترة تحصيل المبالغ المشكوك في تحصيها.

ب. سيولة التمويل- مخاطر تلك الالتزامات:

1. لا يمكن الوفاء بها عند استحقاقها.
2. يمكن الوفاء بها عند السعر غير المربح.

**مخاطر التشغيل:** وتشمل مخاطر السمعة (Reputational risk)، مخاطر قانونية (Legal risk)، و مخاطر تقنية المعلومات (IT risk)